معالجة المتأخرات العربية: الحاجة إلى جهاز عربي مماثل لنادي باريس!

حسين مرهج العماش*

في ظل تراكم أعباء المديونية على الدول النامية (ومنها العربية) فإن العديد من هده الدول تلجأ، مختارة أو مضطرة، للتأخر في سداد الالتزامات المالية المترتبة عليها. والتبرير الذي تستخدمه هذه الدول ينبع من حدة «مشاكل السيولة النقدية» للعملة الصعبة، أو «قلة الموارد نفسها»، أو سوء إداراتها واستخدامها، الأمر الذي يؤدي إلى اختلالات رئيسية في تخصيص الموارد بين الاستعمالات «الحالية» والاستعمالات «المستقبلية». ولمواجهة مشكلة المديونية والتأخر عن السداد، طورت الدول المانحة والمنظمات الدولية عدة أساليب لمساعدة الدول المعسرة، على المستوى الدولي، من خلال قنوات رسمية وثنائية، هدفت إلى مساعدة هذه الدول في الاستمرار في السداد والاستفادة من التدفقات الخارجية. وفي هذا الإطار، واجهت عدة منظمات ومؤسسات إنمائية عربية مشاكل المتأخرات(**) مع الدول العربية المستفيدة من قروضها، وبخاصة منذ النصف

* اقتصادي في الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الكويت. والآراء الواردة في هذا البحث، تعبر عن رأي الكاتب وليست بالضرورة، عن رأي الجهة التي يعمل فيها.

** المتأخرات تعبير مالي يشمل أصل أقساط الديون وفوائدها التي استحق سدادها، وعجز المقترض عن الوفاء بها، وتراكمت التزاماتها، وهي تعادل بالانكليزية (Arrears).

الثاني من الثمانينات. وانتهجت هذه المؤسسات العربية، في معالجة مشكلة المتأخرات، سبلا مختلفة بعض الشيء عما تفرزه القنوات الدولية في معالجة هذه المشكلة.

في هذا البحث، سنسعى إلى تحليل دوافع ومبررات الإعسار «الاختياري» أو «الإجباري» وربطها بالأهداف الإنمائية في عملية المفاضلة بين الالتزامات الحالية والالتزامات المستقبلية، محاولين إبراز عدد من الحلول المستنبطة التي اتبعتها المؤسسات الإنمائية العربية في مساعدة الدول العربية على تجاوز مشكلة متأخرات المديونية، مع مقارنتها بالحلول الدولية السائدة حالياً، وذلك بإقتراح إنشاء «جهاز عربي مماثل لنادي باريس».

تضطر دول عدة، أحيانا، إلى دخول الأسواق المالية الدولية أو الذهاب إلى الدول أو المنظمات الإنمائية لتعبئة موارد خارجية ضرورية لسد «فجوة نقص التوفير الداخلي» أو لسد «فجوة نقص موارد العملة الصعبة» التي تعيق عملية التنمية الوطنية. وفي كلا الحالتين، فإن استخدام الموارد المالية الخارجية لزيادة الاستثمارات المحلية يؤدي، فرضيا، إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وبالتالي، زيادة المقدرة على تغطية الفجوة. ومع نهاية الفترة الاستثمارية فإن الاقتصاد الوطني يكون قد انتقل إلى خط إنتاجي جديد، أعلى، يستلزم إعادة توزيع الموارد بين الاستهلاك والاستثمار، بما يزيد، أو يحافظ على مستوى رفاهية المواطنين في الفترة المقبلة.

فإذا كانت الموارد الخارجية المتدفقة على شكل هبات ومنح فإن الإدارة الاقتصادية الوطنية ستكون بالطبع في وضع تنظيمي أفضل لتوزيع الناتج المحلي بين الاستهلاك والاستثمار. أما إذا كانت التدفقات الخارجية على شكل قروض إنمائية أو تجارية، فإن خط الأفضليات الإنتاجية سيكون أقل، عند استحقاق تحويل إتجاه التدفقات من الداخل إلى الخارج لتسديد هذه القروض. وهنا يكمن جوهر المناقشة الاقتصادية لقضية تراكم المتأخرات. فإذا كانت البنية الأساسية والهيكلية الاقتصادية قد انتظمت، وأمكن وضع الاقتصاد على مسار بعيد المدى، فإن عكس اتجاه التدفقات النقدية إلى الخارج قد يخفض من معدل النمو لكنه لن يوقفه. أما إذا كانت البنية الأساسية لم تكتمل، ولا تزال إحدى الفجوتين (نقص التوفير المحلي أو نقص العملة الصعبة) تتحكم في مستوى النمو، فإن الاقتصاد المحلي

لن يتجاوز مرحلة الانطلاق. وقد يكون من الصعب على الإدارة الاقتصادية تلبية المطلبين معا: الالتزام بخدمة الدين الخارجي، والحفاظ على مستوى استثمارات مرتفع في الوقت نفسه. وغالبا ما تفضل الدول الحفاظ على مستوى استثمارات وطنية مرتفع في مقابل قبول الإخلال الجزئي أو الكامل بالتزامات خدمة الدين الخارجي، (Berthelemy and Vourc'h 1994).

والفرضية التي تحكم وتفسر التصرف الاقتصادي لكلا الطرفين: الدائن والمدين في هذه المرحلة تقوم على أنه من مصلحة الدائنين أن يمنحوا، أو ربما يزيدوا على مستوى الدعم الخارجي، كأحد أساليب تخفيف عبء الدين على المدين. وهذا الإجراء سيقوي الحافز الذاتي لدى الدولة المدينة على الاستمرار في مستوى استثماري مرتفع، في الوقت الذي يمكنها من الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها المالية دوليا. ويتحدد نموذج هذه الفرضية استنادا إلى أنه عندما تستحق التزامات خدمة الدين في المرحلة الحالية فإن الحد الأدنى للاستهلاك والانتاج يكون قد تقرر من خلال حجم الاستثمارات السابقة. ولذا فإن قدرة الاقتصاد على الدفع، هنا هي فائض الناتج المحلي عن الحد الأدنى للاستهلاك. فإذا كانت «القدرة على الدفع» لا تزال أقل من التزامات خدمة الدين، فإن الدولة ستسعى إلى توفير دعم ذاتي من داخل علاقاتها الاقتصادية المحلية، أي، بمعنى آخر، اللجوء إلى «الإعسار» أو التوقف عن دفع التزامات خدمة الدين. ومن جهة أخرى، إذا كانت الإستثمارات في المراحل السابقة مرتفعة بما فيه الكفاية، فإن القدرة على الدفع ستكون أعلى، ولا حاجة للتوقف عن الدفع (Cordin 1988).

وفي حالة «الإعسار» هذه، فإن الإضافات إلى الناتج المحلي الناجمة عن هذا التوقف ستكون رصيدا كافياً لتسديد خدمة الدين فيما بعد، وأن هذه الإضافات بالطبع ستتراكم في الاقتصاد المحلي نفسه. على أية حال فإن هذا الوضع (الاعسار الاختياري) قد يغري الدولة المدينة بعدم اتخاذ إجراءات الإصلاح الكافية. وبالتالي، ستتكَّون لديها عدم الرغبة في الاستمرار في خدمة ديونها. ولكن الخطورة في هذا التفكير تكمن في أن الدولة ستكون غير قادرة، حتما، في المستقبل، على الحصول على ائتمانات وتدفقات جديدة، تمكنها من تكرار عملية الدعم الذاتي أو «الاعسار» مرة أخرى. وهذا يقود إلى الاستنتاج بأنه من مصلحة الدائنين (لهذه الدولة) تقديم دعم خارجي يزيد من القدرة على الدفع لخطتها

بإنقاص القيمة التعاقدية للدين، الواجب سداده في ساعة الاستحقاق، وذلك لاعطاء الدولة حافزا، على عدم العودة إلى حالة الإعسار مرة أخرى. وقد ينطبق على وضع الدائنين في هذه الحالة، المثل القائل: «نصف الرغيف ولا ضياعه كله»، وهي ما يطلق عليه مبدأ تخفيف الدين عن طريق حوافز المديونية، (الحمد 1995).

إن تدفق المعونات والمساعدات الخارجية هو، في النتيجة، زيادة في الموارد الاقتصادية المتاحة للاستعمال في العملية الإنتاجية وتفاعلها مع النشاط الاقتصادي. وقد بررت أغلب نظريات التنمية الحديثة الاقتراض الخارجي بأنه وسيلة لدفع النشاط المحلي لتجاوز مرحلة الإقلاع إلى مرحلة متواصلة من النمو، إذ أن المنافع الناجمة عن التدفقات الخارجية إلى الاقتصاد ستكون أكبر من الأعباء المستقبلية المترتبة عن تسديد مستحقات الديون أجلا (Al-Hamad 1995)، (العماش 1993).

فإذا افترضنا أن المساعدات إلى الدول العربية تخصص في جزئها الأكبر للاستعمال في المستقبل (الاستثمار) ولكنها تستخدم جزءا آخر في تلبية الحاجات الاستهلاكية الملحة في الحاضر فإنه يمكن القول أنه كلما زادت المساعدات فإن الإدخار المتراكم (محليا وخارجيا) سوف يزداد، وبالتالي، فإن معدلات النمو ستكون أعلى. ولكن المشكلة تظهر عندما تكون حصيلة صادرات البلد لا تفي حتى بجزء من احتياجات الاستيراد. عندئذ، فإن المساعدات سيكون تأثيرها محدودا على النمو، في المرحلة القصيرة على الأقل، ما يحفز الدولة على اللجوء إلى عدم الانتظام في تسديد المتأخرات وتوفير العملات الصعبة المتاحة، وهو ما يعطي منافع مؤقتة إضافية.

وتظهر مشكلة حدة المتأخرات من خلال مؤشرات خدمة الدين، وحجم الدين نفسه، مقارنة بالقدرة على السداد. فمعدلات جدولة الدين بين الدول العربية تختلف بشكل واضح فتبلغ نسبة الديون المعاد جدولتها إلى حجم الصادرات حوالي 22٪ في اليمن إلى 176٪ بالنسبة إلى الصومال. أما مستوى خدمة الدين الفعلية مقارنة بعائدات الصادرات فهو صفر بالنسبة للصومال (بسبب الحرب الأهلية) وحوالي 21٪ بالنسبة لموريتانيا، بينما المعدل الوسطي للدول النامية هو حوالي 18٪. وهذا يشير إلى أن حجم المتأخرات المتراكمة قد أصبح مصدر المشكلة قبل حجم الدين نفسه عند معالجة مشكلة الديون في هذه الدول وقدرتها على الوفاء بها، الجدول (1).

هذا، وفضلا عن مؤشرات معدلات الجدولة وخدمة الدين الفعلية، فإن هنالك عاملين مهمين في تقييم كفاءة التدفق النقدي للدولة. العامل الأول هو: بما أن هذه الدول قد تحصل على منح وهبات خارجية، فإن اضافتها إلى نسبة خدمة الدين الفعلية تعطي فكرة أولية عن المعدل الحقيقي لعبء التدفق النقدي. وبالطبع، فإن خدمة الدين المجدولة، كنسبة من الصادرات مضافا إليها المنح، ستكون أقل مما لو أخذت الصادرات فقط لعدد من هذه الدول. أما العامل الثاني فهو إن معظم الدول التي تواجه مشكلة في تسديد المتأخرات لا تزال تحصل على موارد مالية جديدة، أغلبها لأغراض انسانية أو بشروط ميسرة غالبا. وعليه، فإن صافي تحويل الموارد إلى هذه قد يكون إيجابيا إن لم يكن صفرا.

جدول رقم (1)

عبء خدمة الدين وتحويل الموارد على بعض الدول العربية الفقيرة وذات المتأخرات المتراكمة عام 1993

الدولة	خدمة الدين الفعلية (مليون دولار)	نسبة خدمة الدين الفعلية الى الصادرات (٪)	خدمة الديون المعاد جدولتها (مليون دولار)	نسبة خدمة الديون المعاد جدولتها إلى الصادرات	نسبة خدمة الديون المعاد جدولتها إلى الصادرات زائدا المنح	نسبة تدفقات الموارد إلى الناتج المحلي
موريتانيا	125	%27	138	%28	%22	%21
الصومال	-	-	116	%176	%21	-
السودان	20	%4	397	%75	%42	%6
اليمن	120	%8	385	%22z	%21	%1

المصدر: البنك الدولي، جداول المديونية العالمية، المجلدان الأول والثاني، 1994-1995.

إن تقدير مدى حدة مشكلة الدين، في دولة ما، يعتمد وجهتي نظر في ملف الدين نفسه. الأولى، ترى إلى المدى الذي تكون فيه التزامات الدين الحالية تشكل عائق سيولة، كما في حالة عدم القدرة على خدمة المدفوعات المجدولة. فيما ترى الثانية إلى المدى الذي يشكل معه صداع الدين مشكلة اعسار بحيث تكون الدولة غير قادرة على مقابلة متطلبات خدمة الدين مستقبلا. ولا يوجد قواعد دقيقة تحدد

ما يمكن اعتباره عبء زيادة السيولة أو معدل الدين «الدائم» إلى الصادرات. وتتنوع قدرة الدول لمقابلة التزاماتها بخدمة الدين بتناسب الإيرادات حسب ظروف كل بلد. ومع أن عبء خدمة الدين، والقدرة على خدمته، يختلفان من بلد إلى آخر، فإن الفرص النسبية تفترض أن معدل خدمة الدين الذي يزيد دائما عن 15٪ يعتبر مرتفعا نسبيا، بينما معدل خدمة الدين إلى الصادرات الذي يصل إلى مستوى 200٪ يعتبر غير قابل للاستمرارية.

والتجربة العملية أثبتت أنه عندما يكون معدل خدمة دين دولة ما بحدود 15٪ أو أقل، فإن تلك الدولة تكون قادرة، باستمرار، على خدمة ديونها. وبالمقابل فإن الدول التي تتجاوز ذلك فإنها غالبا ما تلجأ إلى إعادة جدولة ديونها عدة مرات.

حجم المتأخرات والمساعدات الإنمائية العربية

تكتسب المساعدات الإنمائية العربية أهمية خاصة، نظرا لكونها أقل تكلفة مقارنة بمصادر التمويل الأخرى، كالتمويل من القطاع المصرفي الدولي وائتمانات التصدير. وقد قدمت الدول العربية حوالي 98 مليار دولار حتى عام 1993، كمساعدات إنمائية، جاء اغلبها من دول الخليج العربية، وبالذات من السعودية والكويت والإمارات. وكانت حصة الدول العربية المقترضة منها حوالي 58 مليار دولار خلال تلك الفترة، (الصندوق العربي 1994).

ويحتل العون الإنمائي العربي الثنائي، الذي يمنح من دولة إلى أخرى بصورة مباشرة، حوالي 35 مليار دولار، وهو يخصص عادة لدعم الموازنات العامة أو البرامج الإنمائية ويحتوي على قدر كبير من المنح والهبات. أما العون المؤسسي (متعدد الأطراف) فيشكل حوالي 40٪ ويتميز بشروطه الميسرة، وبخاصة في سعر الفائدة المنخفض والطول النسبي لفترتي السماح والسداد، ما يجعل عنصر المنح فيها يصل إلى 53٪ من القيمة الفعلية، الأمر الذي يسهم في التخفيف من أعباء خدمة الدين الخارجي على الدول المستفيدة. ويبلغ عنصر المنح في العون المؤسسي من الصندوق السعودي، والكويتي، وصندوق الأوبك حوالي

45٪ و46٪ و42٪ على التوالي. وترتفع هذه النسب في حالة قروض الصندوق العربي للإنماء إلى حوالي 53٪. وهذا العون غير مقيد أو مشروط بتوريد منتجات معينة أو بتنفيذ المشاريع بواسطة شركات تنتمي إلى الدول المانحة.

وقد بلغ إجمالي الدين العام الصافي للدول العربية المقترضة من المصادر العربية حوالي 27 بليون دولار عام 1993. وساهمت القفزة التي شهدها العون العربي عامي 1990-1991 التي كان جلها ديوناً ثنائية في زيادة تلك الديون. أما إجمالي الدين العام للدول العربية من كافة المصادر. بما فيها المصادر العربية، فقدر بحوالي 153 بليون دولار في عام 1993.

وقدرت خدمة الدين المستحقة عام 1992 بحوالي 16.2 بليون دولار تمثل تدفقات خارجية تسديدا للقروض في كل الدول العربية، في حين أن التدفقات النقدية الداخلة كمساعدات وقروض جديدة قدرت بحدود 1.7 بليون دولار من كل المصادر العالمية والعربية في ذلك العام. وهذا يعني أن خدمة الدين في هذه المرحلة قد تكون استنزافا لموارد مخصصة للتغلب على إحدى الفجوتين. وعندما لا تغامر الدولة بوقف عملية النمو الاقتصادي فإنها عندئذ مضطرة للمخاطرة بالتوقف عن خدمة الدين أو اللجوء إلى جدولة الأقساط الواجبة السداد لاعطائها فرصة لاعادة توزيع الموارد بين استعمالات الحاضر وبين استعمالات المستقبل.

ويبين الجدول (2) أن المتأخرات المتراكمة في إحدى عشر دولة عربية بلغت حوالي 20 مليار دولار عام 1992، وتشكل متأخرات السودان لوحدها حوالي 57٪ من إجمالي المتأخرات، تليها مصر ثم سوريا ثم اليمن والأردن. وتعتبر عمان والجزائر وجيبوتي وتونس ولبنان من الدول العربية التي ليس لديها متأخرات متراكمة ذات قيمة. إذ تبلغ نسبة المتأخرات فيها إلى حجم الدين صفرا، لكل من عمان وتونس وحوالي 2٪ لجيبوتي والمغرب و4٪ للبنان و5٪ لمصر. وتبلغ حدة المتأخرات مداها بالنسبة للدول الأكثر مديونية إذ ترتفع إلى 16٪ بالنسبة للأردن و19٪ لليمن و22٪ لموريتانيا ثم 49٪ للصومال وأخيرا السودان، وهو الأعلى، إذ وصلت نسبة المتأخرات إلى حجم الدين إلى حوالي 71٪ عام 1992.

جدول رقم (2)

مقارنة حجم الدين وخدمته بالمتأخرات والتدفقات الداخلة لعام 1992

(مليون دولار)

الدولة	حجم الدين العام من كافة المصادر	خدمة الدين المسددة فعلا	المتأخرات المتراكمة	نسبة المتأخرات إلى الدين	تدفق المساعدات الداخلة	تدفق عائدات الصادرات
الأردن	7230	657	1134	%16	279	3905
تونس	8476	1252	14	-	407	6683
الجزائر	26349	8842	-	-	412	11894
جيبوتي	489	10	4	%2	117	156
السودان	16085	25	11471	%71	608	غ.م.
سوريا	16513	810	1785	%11	163	5332
الصومال	2447	-	1207	%49	577	غ.م.
عمان	2856	493	-	-	54	غ.م.
لبنان	1812	64	80	%4	81	2079
مصر	40431	1995	1994	%5	3538	15801
المغرب	21418	1807	475	%2	996	8527
موريتانيا	2303	68	517	%22	210	460
اليمن	6516	110	1256	%19	262	1603
الاجمالي	**152923**	**16183**	**19919**	**%13**	**8076**	**56440**

غ.م. بيانات غير متاحة

المصدر:

الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1994، أبو ظبي.

وتعتبر سورية وتونس والجزائر والمغرب من الدول العربية ذات المديونية المرتفعة نسبيا، لكنها لا تزال تحافظ على نسبة مقبولة من التدفقات الإنمائية الداخلة، تصل إلى حوالي 50٪ من خدمة الدين المسددة فعلا خلال عام 1992. أما الدول العربية الأخرى التي تراكمت لديها متأخرات كبيرة، مثل السودان والأردن، فإن تدفقاتها الإنمائية الداخلة منخفضة ولا تتجاوز 25٪ من خدمة الديون المسددة. ويشذ عن هذا كل من مصر والصومال، إذ تبلغ التدفقات الداخلة ضعف مدفوعات خدمة الدين الخارجية بالنسبة لمصر، وأكبر من ذلك بالنسبة للصومال، لأسباب إنسانية إذ أن الصومال لم تسدد أية مدفوعات منذ بداية الحرب الأهلية.

وتتميز الدول العربية التي لديها تدفق عائدات صادرات، كبير نسبيا، بقدرة كبيرة على عدم تراكم متأخرات ذات قيمة. فالجزائر ومصر والمغرب وسورية وجيبوتي يوجد لديها تدفق صادرات داخلة يتجاوز 300٪ حجم خدمة الدين المطلوبة سنويا. ويظهر الجدول (1) تأثير ضعف تدفق عائدات الصادرات في تراكم المتأخرات في دول مثل السودان وموريتانيا واليمن، إذ أن كامل عائد الصادرات لا يفي بتسديد خدمة الدين سنويا، الأمر الذي يعكس ضعف البنية الإنتاجية والتصديرية لهذه الدولة، وبالتالي عدم قدرتها على تأمين العملات الأجنبية لتسديد مستحقات ديونها. إذ أن السودان قد سددت فقط ما يعادل 4٪ من صادراته، بينما ترتفع هذه النسبة إلى 27٪ في موريتانيا. وهذا الوضع يخلق علاقة عكسية تماما، إذ أن موريتانيا حصلت على تدفقات تعادل 21٪ من ناتجها المحلي الإجمالي بينما انخفضت هذه التدفقات إلى 6٪ للسودان و1٪ لليمن.

وقد ساهمت مؤسسات مجموعة التنسيق، كما يبين الجدول (3) في تمكين الدول العربية من الحصول على حوالي 1375 مليون دولار تدفقات إنمائية خلال عام 1995 في الوقت الذي بلغت فيه المتأخرات لهذه المؤسسات على عشر دول عربية حوالي 1571 مليون دولار استحق حوالي 70٪ منها على السودان والصومال والعراق. وفي حين أن الزيادة في إجمالي التدفقات من كافة المصادر كانت بحدود 300 مليون دولار، فقط، عما تقدمه مؤسسات مجموعة التنسيق، فإن مجموع المتأخرات المتراكمة على كل الدول العربية بلغ حوالي 20 مليار دولار من كافة المصادر.

جدول رقم (3)
مقارنة التدفقات بالمتأخرات لمؤسسات مجموعة التنسيق وكافة المصادر الخارجية في الدول العربية (مليون دولار)

مؤسسات مجموعة التنسيق			كافة المصادر الخارجية	
الدولة	التدفقات الإنمائية لعام 1995	المتأخرات المتراكمة*	صافي التدفقات الإنمائية	المتأخرات المتراكمة بنهاية 1992
الأردن	70	144	4	1134
تونس	56	-	503	14
الجزائر	249	5	19	-
جيبوتي	13	5	10	4
السودان	10	492	94	11471
سورية	338	34	116	1758
الصومال	-	273	-	1207
العراق	غ.م.	387	غ.م.	غ.م.
عمان	-	-	86	–
لبنان	111	-	34	80
ليبيا	-	6	غ.م.	غ.م.
مصر	389	-	269	1994
موريتانيا	34	52	70	517
اليمن	-	179	211	1256
الاجمالي	**1375**	**1571**	**1679**	**19919**

* المتأخرات المتراكمة كما في 1994/6/30

المصـدر:

الصنـدوق العربي للإنماء الاقتصـادي والإجتماعي (أمانة التنسيق)، وضـع المتأخرات حتى 1994/6/30، منشور داخلي.

فكما أن الثقة المالية قد لا تكتسب بسهولة، وتستغرق وقتا طويلا لاستعادتها، فإن توقف أو تناقص التدفقات يأخذ أيضا شكل منحنى بعيد المدى، فعندما بدأت المتأخرات تتزايد بالنسبة للأردن كان هنالك، في المقابل، تناقص

تدريجي في حجم المساعدات والتدفقات الإنمائية الداخلة. وقد تكون حالة السودان أوضح مثالا ذلك أن التدفقات الإنمائية أصبحت معدومة (إذا استثنينا التدفقات الانسانية) في حين أصبحت المتأخرات التي بلغت 11470 مليون دولار تشكل 71٪ من إجمالي حجم الديون عام 1992، كما يظهر من الجدول (4).

جدول رقم (4)

الترابط بعيد المدى بين تزايد المتأخرات وتناقص التدفقات لبعض الدول العربية (مليون دولار)

الدولة	1987	1988	1989	1990	1991	1992
الأردن:						
المتأخرات المتراكمة	غ.م.	غ.م.	376	741	1309	1134
صافي التدفقات الداخلة	439	411	818	767	350	4
السودان:						
المتأخرات المتراكمة	غ.م.	غ.م.	8310	9950	11005	11471
صافي التدفقات الداخلة	160	324	191	170	116	94
تونس:						
المتأخرات المتراكمة	غ.م.	غ.م.	1	24	72	14
صافي التدفقات الداخلة	34	244	190	195	388	503

غ.م.: بيانات غير متاحة

المصدر:

الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1994، أبو ظبي.

القنوات الدولية لمعالجة المتأخرات

نتيجة تفاقم أزمة المديونية التي تواجه العديد من دول العالم الثالث، ومن بينها الدول العربية، فإن الدائنين الدوليين طوروا علاقات محددة تحكم علاقة المدين بالدائن في التسديد وانتظام التدفقات المالية لكلا الجانبين. ومن أهم هذه القنوات نادي باريس للديون الرسمية ونادي لندن للديون التجارية. وقد دخل عدد من الدول العربية إطار هذه القنوات الدولية للاستفادة من إمكانيات معالجة المتأخرات. ومن هذه الدول المغرب والأردن ومصر وموريتانيا والسودان.

ويبحث نادي باريس الذي أقامته الحكومات الدائنة، وبخاصة دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، طلبات من الدول التي تواجه صعوبات في تلبية خدمة الديون طويلة الأجل من مصادر رسمية أو مضمونة من هيئات رسمية. وقد ابتدأ النادي عمله عام 1956 بالسعي لايجاد حلول لمشاكل السيولة التي واجهت الأرجنتين حينها. وقد تم إنجاز حوالي 205 اتفاقيات إعادة جدولة لديون الدول النامية حتى عام 1994 شملت حوالي 155 مليار دولار. ومنذ بداية أزمة المديونية فإن عدد اجتماعات نادي باريس تزايدت بحدة. ففي الفترة 1983-1992 جرت مناقشة 161 اتفاقية إعادة جدولة مقارنة بـ 25 خلال الفترة 1973-1983. (البنك الدولي 1995).

وتقوم وزارة المالية الفرنسية بتقديم الدعم الإداري والتنظيمي لنادي باريس. وهذا النادي مخول بالتفاوض حول إعادة جدولة أصل القرض أو الفائدة أو كلاهما. ويتميز النادي بأنه يعطي فترة سماح، لدمج المستحقات، تتراوح عادة ما بين سنة وسنة ونصف السنة، في الوقت الذي يشترط دفع الديون المجدولة خلال فترة تتراوح بين 8 إلى 10 سنوات، أو ربما أطول، ضمن «نظام الجدولة متعددة السنوات». وعندما يتم الاتفاق، خلال المفاوضات، على الشروط العامة للجدولة، لكل الدول الدائنة لبلد ما، فإن المفاوضات الثنائية لكل دولة دائنة مع الدولة المدينة هي التي تحدد مبلغ الدين المعاد جدولته، ومعدل الفوائد المفروضة على هذا الدين المستحق. ويتم التفاوض مع الدولة المدينة من خلال نادي باريس بعد تسوية وضعها وتحديد برامجها الاقتصادية مع صندوق النقد الدولي، الذي يعني الاتفاق معه بداية لحل مشاكل الدولة مع قضايا المديونية.

وهذا يشير إلى أن العديد من الدول صارت تجد أنها تواجه صعوبات متزايدة في التغلب على مشاكل مديونيتها الخارجية. ويعكس تطور مبادىء عمل النادي التغيرات في النظرة إلى مشاكل الدين، فبدلا من اللجوء إلى معالجة مشكلة السيولة البحتة، فإن اتفاقيات النادي تسعى إلى معالجة المشاكل الأساسية التي تسبب الاعسار. ويمكن انجاز مبادىء النادي من خلال عملية إعادة جدولة الديون وكذلك شروط إعادة الجدولة كالتالي: (أ) مبادىء اعادة جدولة الديون التي تشمل تشكيلة واسعة من الديون والتجميع وإعادة جدولة الدين واطالة فترة الديون

المجمعة ومعالجة الديون المجمعة عكست معالجة اجمالي مخزون الديون. (ب) شروط اعادة الجدولة وتشمل: «اليسر»، خيار «القائمة»، إطالة فترة السداد للقروض المعاد جدولتها.

إلا أنه، وعلى الرغم من مداخلات نادي باريس في معالجة المتأخرات والديون بدأت منذ أكثر من 38 عاما، وشملت حجما ضخما من الديون والاتفاقيات، فإن المنافع التي حصلت، أو التي قد تحصل عليها الدول من نادي باريس محدودة، وذلك يعود إلى أن إعادة جدولة أو أعادة تمويل القروض الرسمية لا يمكن أن تكون حلا دائما. فهذه تقدم حلا مؤقتا لمساعدة إعادة الثقة المالية وإنقاص عدم اليقين المحيطة على المدى البعيد التي قد تزعزع المستثمرين الخاصين باقتصاد تلك الدولة. ثم أن هنالك عددا من الدول التي لديها مديونية ثقيلة بالقروض الرسمية لا تدخل ضمن إطار عمل نادي باريس ومفاوضاته، ومنها أغلب الدول وكل المؤسسات العربية. وهنا فإن اتفاقيات النادي حتى في ظل شروط ميسرة – سوف يكون لها تأثير محدود على الوضع المالي للدولة المعسرة حيث أن النادي قد غطى جزء بسيط فقط من مديونيتها الخارجية. وفضلا عن ذلك فإن اتفاقيات النادي لاعادة الجدولة لها تأثير محدود على الوضع المالي للدولة. التي اقترضت بشدة من البنوك في السابق. وهذا يجعل من الصعب الوصول إلى اتفاقيات مجدية مع البنوك، ضمن هذا النادي، ما يستلزم تدخل نادي لندن للديون التجارية.

هذا، وعندما يتم توقيع اتفاق دولة ما مع النادي، فإنه يشترط، أحيانا، أن تحصل الدولة على موافقة الدائنين الآخرين لتضمن أن المنفعة المتحققة لا تحول لدائن آخر بدلا من المدين نفسه. ومع أن هذا الشرط عادل، إلا أنه غالبا ما يعيق المفاوضات مع النادي، وأنه ليس من السهل دائما تطبيق ذلك على الدول الفقيرة التي ليس لديها قوة تفاوضية. بل إن هناك عدداً من الدول التي لا تشارك في اتفاقيات النادي يفترض إيجاد حل لمشاكلها المستمرة.

أما «نادي لندن للديون التجارية»، فهو مجموعة استشارية للبنوك التجارية تجتمع عند الحاجة بغير انتظام وعند كل جلسة مفاوضات، وتشكل لجنة تمثل البنوك الرئيسية الدائنة وتحدد العضوية فيها بناء على مدى تورط الديون القائمة، كما يقوم، أحياناً بتقديم دعم جديد قصير الأمد لتمكين الدول المدينة من الاستمرار في الدفع.

ويطبق في هذه المفاوضات «نظام الجدولة متعددة السنوات» بدلا من من المفاوضات السنوية لفترات تتراوح من ثلاث إلى خمس سنوات. والديون تحت هذا النظام تدفع على فترات أطول نسبيا قد تصل إلى 12 سنة. ولذا فإن الدول المدينة التي تقبل الدخول في مفاوضات تحت هذا النظام تعتبر أنها بدأت تسلك الطريق السليم للخروج من مشاكل مدفوعات خدمة الدين. وفي الوقت نفسه، فإن مثل هذه الدول مطالبة بالحصول على دعم مؤسسي من صندوق النقد الدولي حيث يقوم الصندوق بمهمة المتابعة والمراقبة بما يحفظ الاتفاق وحقوق الدائنين.

ومنذ عام 1989، فإن الاتفاقيات التي تم الوصول إليها بين البنوك والدول المدينة كانت ضمن إطار «خطة بريدي» التي تشمل خيارات لإنقاص الدين نفسه أو خدمة الدين. وهذه آلية مناسبة لتأخذ بعين النظر الانخفاض في قيمة الدين في الأسواق الرأسمالية الثانوية، وبما يعني العهد الذي كانت تتم فيه الاتفاقيات بهدف إعادة الجدولة أو إعادة التمويل قد انتهى.

ولم تطبق في البداية اتفاقيات إنقاص حجم الدين أو حجم خدمته على الدول الفقيرة، ذلك أن الترتيبات من خلال مؤسسة التنمية الدولية (IDA) كانت مناسبة لحل مشاكل الديون التجارية ولكنها بدأت بالتطبيق بدءاً من عام 1991. ومنذ عام 1990، فإن الإتفاقيات في إطار «خطة بريدي» شملت عدة دول مثقلة بالديون، وبخاصة الديون التجارية، مثل دول أمريكا اللاتينية. وقد تم الوصول إلى هذه الاتفاقيات نتيجة دخول هذه الدول في برامج إصلاحية وسياسات اقتصادية مناسبة، أو ساهمت المبادلات التجارية الناجمة في سداد جزء من متأخرات الفوائد، وإعادة تمويل جدولة ديونهم التجارية. وقد مكنت آلية IDA من تحقيق تخفيضات مهمة في ديون الدول الفقيرة خاصة عن طريق شراء ديونهم بخصومات كبيرة والتي تم تمويلها بمنح من البنك الدولي.

إن أهم القنوات التي يتبعها صندوق النقد الدولي، أو البنك الدولي، في حالة وجود متأخرات لقروضه، قناة غير مباشرة تتمثل في إشتراط دخول الدولة المتعثرة في «نادي باريس» من أجل إعادة نشاطه التمويلي إلى تلك الدولة. أما القنوات المباشرة لمعالجة المتأخرات، فتعتبر محدودة، سواء في نظام صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي. فالتمويل من خلال هذه المؤسسات متعددة الأطراف حسب التصنيفات التمويلية. وبالتالي، فإنه لايخضع لإعتبارات إعادة الجدولة كما

هو مطبق في «نادي باريس». وتسوية المتأخرات للدول المتعثرة في السداد تتم بصورة مباشرة بين المؤسسة والدولة. فصندوق النقد الدولي عادة يقدم قروضا لدعم ميزان المدفوعات وهي قصيرة الأجل وتخضع لنظام الحصص والمساهمات المالية لكل دولة في الصندوق. ولذا، فإنه لا يقوم بإعادة الجدولة لتلك المتأخرات ولكنه قد يساهم في تمويلها بوسائل متعددة لتفادي وقف العمليات التمويلية، أو وقف العضوية نفسها. وفي هذا الشأن، فهو يقدم، فقط، مساعدة تقنية خاصة في إدارة معالجة المتأخرات، وإعادة هيكلة الديون بشكل عام.

وتنطبق على البنك الدولي قواعد نظام صندوق النقد الدولي تقريبا، من حيث عدم إعادة الجدولة للإقراض المتعددة الأطراف. ولكن البنك،، ونتيجة تفاقم مديونية الدول الفقيرة، طور برنامجا خاصا لمساعدة هذه الدول في تخفيف مديونيتها، وحل مشاكل متأخراتها، وسمي هذا النشاط «برنامج البعد الخامس». وقد تمكن البنك من خلال هذا البرنامج من توفير نحو 6 مليارات دولار، على شكل منح وقروض ميسرة جدا، فضلا عن إلغاء ما يعادل ملياري دولار من الديون التجارية لعام 1995. ويطبق هذا البرنامج على 40 دولة فقيرة، أغلبها في أفريقيا، بلغت مديونياتها نحو 207 مليارات دولار، ومتأخراتها حوالي 64مليار دولار عام 1994.

وكما يبدو فإن هذه القناة أيضا ليس بإمكانها حل مشكلة هذه المتأخرات بالصورة التي تطمح إليها الدول النامية المدينة.

القنوات العربية لمعالجة المتأخرات

واجهت المؤسسات الإنمائية العربية عدة حالات كانت فيها دول عربية عدة غير قادرة على الالتزام، أحيانا، بدفع أقساط القروض المستحقة السداد. وقد عالجت هذه المؤسسات، منفردة أو ضمن «مجموعة التنسيق»، عددا من مشاكل المتأخرات في دول عربية، منها السودان والصومال ومصر وسورية، في الفترة ما بين 1985 و1994. وقد شارك في عمليات حل مشاكل المتأخرات أغلب المؤسسات الإنمائية العربية الأعضاء في مجموعة التنسيق، التي يتولى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي أمانتها. وفي كل الحالات التي دخلت فيها هذه المؤسسات في مفاوضات مع هذه الدول، كان الهدف، والنتيجة معا، هو تسهيل

وحل مشكلة تراكم المتأخرات وتوفير مصادر مالية جديدة. وقدرت المتأخرات المتراكمة لصالح هذه المؤسسات بحوالي 1375 مليون دولار بمنتصف عام 1994 موزعة على 10 دول عربية منها 1152 مليون دولار متأخرات على الصومال والسودان والعراق. (أمانة التنسيق 1988، الصندوق العربي 1989).

ومع أن تجربة التعامل مع مشكلة المتأخرات في هذه الدول حصلت في فترات مختلفة، إلا أنها كانت متشابهة في المضمون والآلية. فكما هو معروف، ان هذه المؤسسات الإنمائية لا تسمح أوضاعها المالية، ولا قوانينها، بإعادة جدولة الديون الواجبة السداد. ولذا، فإنها سعت لإيجاد حل للمتأخرات يلائم لوائحها الداخلية وإمكانيات الأطراف المشاركة. ويمكن تلخيص أهم عناصر هذه القنوات بما يلي:

إلغاء الديون (الثنائية)، الذي يعتبر أسهل وأسرع الوسائل لحل مشكلة المتأخرات. ولكن هذا الحل تلجأ إليه الدول فقط وفي حالات نادرة لاسباب سياسة أو عندما تكون الدولة المدينة في وضع ميؤوس منه، لا ترجو الدول الدائنة معه، أملا في السداد القريب. وقد قامت الدول العربية وبخاصة الكويت والسعودية بالغاء بعض من الديون الثنائية لعدد من الدول العربية، مثل مصر وسورية ودول أخرى عدة، بلغت حوالي 12 مليار دولار خلال الفترة 1990-1994. كما أن مجموعة دول منظمة التعاون والتنمية قامت بالغاء حوالي 16 مليار دولار خلال الفترة نفسها استفادت منها بعض الدول العربية ولكن أغلب الاستفادة كانت من نصيب الدول الافريقية، الجدول (5).

جدول رقم (5)

اجمالي الاعفاء من الديون الرسمية الثنائية من قبل الدول العربية ومنظمة التعاون والتنمية (مليون دولار)

البيان	1990	1991	1992	1993	1994	الاجمالي
حجم الديون المعفاة من قبل الدول العربية	6125	2890	8	-	2859	11882
حجم الديون المعفاة من قبل منظمة التعاون والتنمية	4313	6021	2996	2697	-	16027
الاجمالي	**10528**	**8911**	**3004**	**2697**	**2859**	**27909**

المصدر:

البنك الدولي، جداول المديونية العالمية، المجلد الأول، 1994-1995.

2 – تمويل المتأخرات بالعملة المحلية. فمن أجل استمرار علاقة التمويل الإنمائية، تطلب المؤسسات، عادة، من الدول المتأخرة التعهد باستئناف السداد المنتظم، بعد تاريخ محدد يتفق عليه الطرفان. وقبول هذا الشرط من الدولة المدينة يفهم منه ضمنيا أن المؤسسة سوف تستأنف عملياتها التمويلية المنتظمة، لتمكين الحكومة المعنية من الاستفادة من الإمكانيات المالية لهذه المؤسسة، سواء باستمرار السحب من القروض النافذة غير المنتهية، أو بالحصول على قروض جديدة. وهذا التعهد سيمكن الدولة المعنية، في حالة الالتزام به، من تحسين قدرتها على السداد، لأن صافي التدفقات النقدية سيكون إيجابيا لصالحهما.

وجوهر هذا العنصر يتمثل في قبول مؤسسات التمويل العربية المشاركة «المبدأ» تسديد المتأخرات بالعملة المحلية. أما خدمة القروض المستحقة، بعد الموعد المتفق عليه، فإنها ستدفع بالعملات القابلة للتحويل في مواعيد استحقاقها الأصلية. وقد استفادت من هذه الآلية السودان والصومال في النصف الثاني من الثمانينات.

وآلية هذا الاقتراح تستند إلى أن إجراءات وترتيبات مالية ستتخذ في كل مؤسسة، حسبما يسمح النظام المتبع فيها، لتنفيذ هذا المبدأ. إذ أنه سيتجمع لدى المؤسسة الإنمائية (في حسابها في المصرف المركزي في الدولة المعنية) رصيد بالعملة المحلية يستخدم لتمويل الأجزاء، أو العناصر، التي تتطلب إنفاق عملة محلية في المشروعات الإنمائية التي هي قيد التنفيذ، أو المشروعات الجديدة التي ستمولها هذه المؤسسات مستقبلا. وأن يتخذ المصرف المركزي، في الدولة المعنية، الإجراءات التي تحافظ على القوة الشرائية لهذه المتأخرات، في حالة انخفاض أو تغير القوة الشرائية للعملة المحلية. وسوف يلغى وضع المتأخرات لدى المؤسسة وتبقى حصيلة المتأخرات في البنك المركزي تحت تصرف المؤسسة وحدها للإنفاق على «المماثل المحلي» للمشروعات الجديدة أو المشروعات قيد التنفيذ.

3 – استخدام الجهاز المصرفي لحل المتأخرات: إذ أن القبول بمبدأ تمويل العملة المحلية يمثل إشكالا إجرائيا وقانونيا لبعض المؤسسات يتطلب تجاوزه المرور بآلية الجهاز المصرفي من خلال الخطوات التالية: (أ) قيام (وزارة المالية أو المصرف المركزي) بالاتفاق مع أحد المصارف التجارية، سواء داخل البلد أو

خارجه، للحصول على قروض بالعملة الأجنبية، يعادل قيمة عناصر العملة المحلية في مشاريع مستمرة أو ربما جديدة. (ب) إجراء تحويل من المصرف التجاري للمبلغ المقترض إلى حساب الجهة المانحة تسديدا لقيمة المتأخرات للمشروعات القائمة أو للعنصر المحلي في المشروعات الجديدة (بعد إقرارها أصولا من قبل إدارة الجهة المانحة). (جـ) بالمقابل تقوم الجهة المانحة، بعد إشعارها من الحكومة المعنية والمصرف التجاري، بإغلاق حساب المتأخرات (إلغاؤه محاسبيا)، بتحويل ما يعادل هذا المبلغ من العملة الأجنبية إلى حساب وزارة المالية (أو المصرف المركزي) ويودع للإنفاق على المشروع (المشروعات) المحددة.

إن الإجراءات من أ إلى جـ قد تكون آنية (أو لحظية). ذلك أن ما تم هو منح قرض، أو قروض جديدة إلى البلد الذي واجه صعوبات في السداد المنتظم. وبالطبع، فإن النتيجة هي زيادة في مديونية هذه الدولة إلى الجهة المانحة وبالتالي زيادة قيمة خدمة الدين السنوية مع تطويل فعلي لفترة السداد. والتجربة أثبتت أنه ليس من السهولة إيجاد مشروعات ذات عنصر محلي مرتفع في وقت قصير يوازي قيمة المتأخرات إذا كانت المشروعات قيد التنفيذ قد استنفذت عنصرها المحلي. وقد طبقت هذه الآلية في حل مشكلة المتأخرات في السودان في المرة الثالثة عام 1986، ثم في الحل المقترح لمشكلة متأخرات الصومال عام 1987.

4 – استغلال الأرصدة في الوديعة والحساب الدوار وهذا يعني بحث استفادة الدولة من أرصدة القروض غير المسحوبة أو غير المستغلة والمتجمعة لدى المؤسسة وهذه الأرصدة ناجمة عن مشاريع منتهية (أو على وشك الانتهاء)، وتم سحب جزء من مخصصات قروضها، أو قروض غير مستغلة، مما يستلزم إعادة تقييمها. ويمكن تطبيق الاستفادة من هذه الأرصدة بإلغاء كافة الأرصدة غير المسحوبة للمشروعات المنتهية وغير المستغلة، واحتسابه كدفعة تجاه تسديد جزء من المتأخرات، بينما تستمر فترات وشروط السداد للقروض الأصلية كما هي. وهذا يتطلب تعديل شروط القروض غير المستغلة المطروحة. وقد استفادت من هذه القناة كل من مصر وسورية في عامي 1988 و1989.

إذا كانت الشروط القانونية الإجرائية والمالية تسمح، فإن المؤسسة أمام خيار مساعدة الدولة على إكمال السداد، عن طريق إيداع وديعة بالعملة الصعبة في المصرف المركزي، تعادل رصيد المتأخرات غير المسدد، حتى موعد بدء استئناف

العمليات المتفق عليها. وتعتبر هذه الوديعة جزءاً من أصول المؤسسة قد تستغل لتسديد جزء من، أو كل المتأخرات. وهو خيار نادرا ما يطرح. وما يتم الاتفاق عليه، غالبا، هو مزيج من «تمويل العملة المحلية» المرتبطة «بحساب دوار» وذلك بفتح حساب دوار بالدولار في الدولة لصالح المؤسسة تتجمع فيه أرصدة المشروعات غير المستغلة أو المنتهية تقوم الدولة بالإنفاق منه بالعملة المحلية لتمويل العنصر المحلي للمشروعات غير المنتهية أو لتسديد التزاماتها تجاه المؤسسة.

موقع الجهاز العربي للمتأخرات المماثل لنادي باريس

كما بين العرض الموجز السابق فإن أغلبية الدول العربية، التي واجهت صعوبات في المديونية، لم تلجأ إلى «نادي باريس» أو «نادي لندن» لأسباب عديدة، منها السياسية والاقتصادية، واشتراطات النادي، وغيرها. وفي المقابل، فإن القنوات العربية لحل المتأخرات كانت تأخذ جانبي التطرف فإما أن تلجأ الدول الدائنة إلى إلغاء وشطب ديونها، أو أن المؤسسات تعمد إلى إيقاف كافة التدفقات النقدية إلى الدولة المدينة ما يجعل الدول المدينة غير قادرة على وضع خطة طويلة المدى لمعالجة عجزها عن السداد.

ومع كل التحفظات التي تقال في «نادي باريس» فإن الدول الأعضاء فيه تبنت خطوات هامة للمساهمة في حل مشكلة المتأخرات للدول المقترضة ولعل أهمها ما يلي:

(1) التعديل المستمر لسياسات وحجم الإقراض لضمان استمرار صافي تدفق إيجابي ومهم من الموارد لصالح الدولة المعسرة، (2) زيادة شروط اليسر والمنح في القروض الجديدة، (3) اللجوء إلى الإعفاء من الديون الرسمية الثنائية المتراكمة على الدول الفقيرة، (4) إعادة الجدولة للمتأخرات، على أسس وشروط ميسرة، وآليات جديدة، بما يؤدي إلى تخفيض مخزون الديون. وقد صممت هذه الخطوات في إطار استراتيجية تسعى لضمان استمرار التدفق النقدي الإيجابي لصالح الدولة المعسرة. وهي استراتيجية عامة مرتبطة بالالتزام بانتهاج إصلاحات واسعة لتقوية الأداء الاقتصادي.

إن نادي باريس (العربي)المقترح يفترض أن يعبر عن خصوصيات مشاكل الدول العربية، المستفيدة من العون الإنمائي العربي، سواء الثنائي من قبل الدول

العربية المانحة أو المؤسسي عن طريق المؤسسات العربية والإقليمية.وقد يكون نادي باريس العربي مزيجا من القناتين المتبعتين حاليا: القناة الدولية والقناة العربية. وفعالية القناة العربية تأتي من اتباع أسلوب الإقناع المباشر واستخدام الأدوات المالية القائمة واستغلال الموارد الملتزم بها بالدرجة الأولى. وهي قد تضمن استمرار العمليات التمويلية للمؤسسات الإنمائية العربية في هذه الدول ولكنها قد لا تضمن استمرار التدفق الإيجابي للموارد إلى تلك الدولة.

ويتبنى الصندوق العربي للإنماء، مثلا، استراتيجية تؤدي إلى وجود صافي تدفقات إيجابية داخلة، لصالح الدولة من الجهة المقرضة على المدى البعيد، بغض النظر عن التذبذبات في هذه السنوات أو تلك.

ويمكن التفكير بصوت عال عن شكل هذا النادي بأنه يتكون من مرحلتين إجرائيتين،

المرحلة الأولى: وتتضمن استخدام أدوات القناة العربية لحل مشكلة المتأخرات، وذلك باللجوء إلى تمويل العملة المحلية، أحيانا، واستغلال الأرصدة غير المستغلة عن طريق الوديعة والحساب الدوار. وهذه الإجراءات تركز على استغلال القروض والتعهدات الملتزم بها، بما يؤدي إلى إعادة هيكلة (وليس جدولة) القروض والالتزامات المالية القائمة. هذه الإجراءات والخطوات قد تضمن استمرار العمليات التمويلية، ولكنها لا تضمن إيجابية التدفقات النقدية الداخلة. وهنا يأتي دور المرحلة الثانية.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة ذات استراتيجية طويلة المدى، أنها تتطلب خطوات وإجراءات وسياسات، قد لا تعطي نتائجها قبل عدة سنوات. وتنبع أهمية النادي العربي في معالجة وطرح إحدى أهم الجوانب التي تتحاشاها المؤسسات الإنمائية. بل وعدد من الدول العربية المانحة – وهي إعادة الجدولة للمتأخرات أو للديون غير المستحقة. وفي حين يلعب مبدأ المطالبة بإلغاء الديون عنصر إثارة غير واقعية، فإن دولا عربية عدة لجأت إليه في فترات متقطعة، بسبب ظروف آنية حكمت ذلك الإجراء. ولذا، فقد يكون دور النادي العربي، في المرحلة الثانية، أكثر وضوحا من حيث معالجة مشكلة المتأخرات عن طريق: (1) تأمين تمويل خارجي مؤسسي وثنائي على أسس المنح والهبات، أو بشروط ميسرة جدا، لضمان التدفق الإيجابي وتدعم السياسيات الاقتصادية الوطنية طويلة الأجل، (2) إعادة الجدولة

لديون معينة ولكل دولة، حالة بحالة، وبقواعد وأسس ملائمة، وبما يؤدي إلى استمرار التزام الدولة بالسداد، وفي الوقت نفسه اتخاذ إجراءات استثنائية واتباع أدوات جديدة، سواء لتخفيض حجم الدين أو تأمين موارد إضافية (3)، المساهمة في بناء القدرة الفنية على إدارة الدين واستغلاله في حل مشكلة المتأخرات لدى الدول التي تواجه هذه المشكلة. فقد يقوم النادي بتولي جوانب فنية وإدارية بحتة، لمساعدة الدول في هذا المجال، عن طريق جذب الخبرات الدولية والإقليمية تحت مظلة إدارية واحدة في تلك الدولة، تعني بتنظيم إدارة الدين ومتابعة المتأخرات وآليات السداد بالإعتماد على الموارد المحلية والاحتياطات العامة والالتزامات المالية الدولية، ووضع برامج تدريب لصانعي القرار والإداريين، يشارك فيها وزارة المالية والبنك المركزي والجهات التمويلية والإشرافية الأخرى في الدولة المعنية. وقد يشمل التدريب موضوعات مثل استراتيجية الدين وتشكيل السياسات التمويلية، وبيانات تسجيل الديون ومتابعتها، وتحليل محفظة الديون وإعادة الجدولة وإعادة تمويل المتأخرات المتراكمة، ومهارات المفاوضات، والاستخدام الأفضل للعملات الأجنبية المتوافرة.

إن الدعوة إلى ناد عربي لحل المتأخرات تنطلق من أهمية تعميق فكرة البحث عن حلول شاملة نابعة من واقع الظروف الاقتصادية لكل دولة عربية، بعيدا عن متاهات القنوات الدولية وتعقيداتها. ومهما يكن من صواب الدعوة إلى هذا الترتيب، فإن الأمر، بالتأكيد، يحتاج إلى مزيد من التفصيل والتقصي عن الأسلوب الأمثل. ولكن قبل ذلك يحتاج إلى التزام وتفهم بأهميته، سواء من قبل الدول العربية المانحة أو المؤسسات العربية والإقليمية العاملة في مجال التنمية.

وما نود أن نخلص إليه هنا، هو أنه ليس من الإنصاف النظر إلى المؤسسات العربية كمؤسسات تمويل فحسب، وإنما مؤسسات تنموية أيضا. ومهما عظم حجم التمويل المتاح من الموارد الذاتية لهذه المؤسسات، فسيظل صغيرا قياسا إلى إجمالي الاحتياجات المالية لخطط التطوير والتنمية العربية. إن ما تقوم بتقديمه هذه المؤسسات الإنمائية مجتمعة أو منفردة من تمويل، لا يزال يلعب دورا هاما في عملية التنمية العربية في ظل ظروف صعبة. وقد أثبتت التجربة أن العون الإنمائي العربي يمثل أخف الأعباء التي تواجه أي بلد عربي مدين. ولكن – كما يبدو – فإن الحلول المتبعة لمشكلة المتأخرات، من خلال

القنوات العربية، كانت حلولا جزئية ومالية مؤقتة ولم تساهم في تخفيف عبء المديونية أو تقليل تراكم المتأخرات على بعض الدول العربية. والآلية المتبعة حاليا، المتضمنة وقف كافة التدفقات الإنمائية من المؤسسة إلى الدولة العربية المعسرة، في حالة عدم سدادها المنتظم، لا تؤدي إلى تفاقم عبء المديونية وتراكم المتأخرات وحسب، بل وزيادة تكاليف المشروعات الممولة من قبلها.

إن المرحلة تتطلب إتباع أسلوب مبتكر في التمويل، والمساهمات المباشرة في عمليات استقطاب الموارد، وتدعيم عمليات الاستثمار المباشر. وهذا يستلزم البحث عن آلية جديدة قد يمكن تسميتها بـ «نادي باريس العربي» الذي يمزج بين تفهم الظروف المحلية وشروط الجدولة والإقراض الميسر والمجالات الاستثمارية المبتكرة. وهذا قد يعني، بصورة أو أخرى، الدخول إلى الأسواق المالية العربية وتعبئة الموارد الخاصة والعامة التي يمكن تحريكها عبر الحدود.

المصادر العربية

الحمد عبداللطيف يوسف.

1995 «مستقبل التنمية العربية في مواجهة التحديات المعاصرة» ص ص 17-35 في قضايا التنمية العربية 1985-1995، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

1989 مقترحات حول متأخرات بعض الدول العربية، مذكرة داخلية، دائرة العمليات.

1994 العمليات التمويلية لمجموعة التنسيق، أمانة ا لتنسيق، الكويت.

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وآخرون،

1994 التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي.

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

1995 التقرير السنوي، الكويت.

أمانة التنسيق بين مؤسسات التنمية العربية

1988 تقرير اللجنة الفنية بشأن عمليات مؤسسات التنمية العربية في السودان، مذكرة داخلية.

العماش حسين

1993 العون الإنمائي العربي والمتأخرات، محاضرة في المعهد العربي للتخطيط، إبريل، الكويت.

1994 «المتأخرات والتنمية: مراجعة عربية»، مجلة شؤون عربية، العدد (78) يونيو، 153-163.

المصادر الأجنبية

Cordin, M.

1988 Reduction of Dept Burden Incentive: Theoretical Review. IMF Working Paper.

Al-Hamad, A.

"Obstacles and Challenges to Economic Development in the Arab World" in Arab Development: Selected Issues 1985-1995. The Arab Fund for Economic and Social Development.

Berthelemy, J.& Vourc'h, A.

1994 Debt Relief and Growth. OECD Development Centre.

Askari, H.

1991 Third World Debt and Financial Innovation: The Experience of Chile and Mexico, OECD Development Centre.

Trichet, J.

1994 "Official Debt Rescheduling" in Hassanali Mehran (ed.), External Debt. IMF publication: PP 126-136.

World Bank

1996 World Debt Tables, Volumes 1 & 2.

Arab Debt Arrears: Analysis and Solution

Hussain M. Amach*

Arab countries forced into ‘‘voluntary’’ or ‘‘compulsory’’ insolvency for failing to pay their international debts find themselves in a dilemma when investing for future and present consumption; they must weigh the benefits of maintaining foreign capital inflow with the benefits of halting payments and reversing cash outflow. This paper analyzes the motives that may be at work to keep these countries insolvent.

Arab development institutions have made vague suggestions about how to maintain a balance between keeping foreign capital inflow while meeting debt services. However, the international donor/debtor community has already developed well-defined mechanisms for dealing with such problems, e.g. the Paris Club, which is the most effective institutional mechanism for dealing with offcial debt by rescheduling and restructuring of payments according to the needs of each country; and the London Club, which deals with private and commercial debt, as do the International Monitory Fund and the World Bank.

The author suggests that an Arab channel similar to the Paris Club be implemented to reduce the burden of the indebted Arab countries.

* The Arab Fund for Economic and Social Development - Kuwait.